جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : طارق حميطوش

بعنـوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمستثمرين بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ /دويس محمد الطيب.....(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة/ محسن عواطف .....(أستاذة مساعدة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفة ومقررة

الأستاذ /قزون محمد العربي..... (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية: 2013/2012

شكـر وعرفان

الحمد لله العليم بذات الصدور، المحيط بما يجري في الكون من شؤون وأمور ، الذي لو لا هدايته لما اهتدينا لهذا حمدا كثيرا مباركا فيه، ونشكره على نعمه علينا في بلوغ ولو قطرة من بحر لا يرتوي من مائه عالم ولا متعلم وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بكل الشكر في كلمات متواضعة أتمنى أن تعبر عن معناها إلى كل من سعى في سبيل الله إلى نشر العلم وتعليم أصوله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى التي أشرفت على هذا العمل الأستاذة

"محسن عواطف"

وأوجه شكري الجزيل إلى الأستاذة "أمال مهاوة"

وأشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل ولو بشيء قليل.

إهداء

بداية أهدي هذا العمل إلى الأب الجسور رمز الصبر والمصابرة عنوان التجلد والتحدي الذي طالما ضحى بكل ما في وسعه ليرى النجاح تاجا على رأسي ..... إلى أبي حفظه الله ورعاه .

إلى من أقرأ دوما في عيونها الحاجات والتوسلات أن واصل المشوار، إلى الأم التي علمتني من دون أن تنسى بحرف أن الحياة عقيدة وجهاد ..... أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم .

إلى كل الأقارب .

إلى كل الأساتذة .

إلى كل أصدقائي وزملائي: عمر، عبد الهادي، حسام، خالد، محمد، عبلة، سميحة .

إلى كل الأصدقاء الأوفياء كل واحد باسمه.

إلى كل من هم في ذاكرتي وليسوا في مذكرتي.... أهدي هذا العمل.

.... حفظ الله الجميع

توطئة:

لقد أثير في العقود الثلاثة الأخيرة الكثير من الجدل حول الأثر السلبي للتباين في التطبيقات والممارسات المحاسبية بين دول العالم على الأسواق المالية الدولية، لأن هذا التباين يجعل القوائم المحاسبية والمالية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. وبالتالي فإن الشركات التي تمتلك فروعا في بلدان مختلفة ستجد صعوبات كبيرة في عملية تجميع ميزانيات فروعها مما يجعلها تتحمل تكاليف إضافية، ومن جهة أخرى فإن الشركات التي تسعى إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية الخارجية ستجد صعوبات جمة في ظل تباين القوائم المحاسبية والمالية الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية المستعملة دوليا .كل هذه الظروف جعلت الأطراف المهتمة بالمحاسبة وهيئات تنظم الأسواق المالية تفكر في إيجاد حل للمشكلات الناتجة عن تباين المعايير المحاسبية من دولة إلى أخرى.

تعتبر القوائم المحاسبية والمالية الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. فالقوائم المحاسبية والمالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها. كما أن القوائم المحاسبية والمالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

وعلى غرار باقي الدول فإن الجزائر مطالبة بمواكبة التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحولها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق جعلها تتبع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (تحرير التجارة الخارجية، خوصصة الشركات العمومية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة... إلخ) ، لذلك وفي إطار إكمال تلك الإصلاحات قامت الجزائر بإيجاد نظام محاسبي له أسس ومبادئ مستمدة من فلسفة المعايير المحاسبية الدولية، ومختلفة عن تلك الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975. وبالتالي فإن تطبيق

النظام المحاسبي المالي سيكون له عدة آثار وانعكاسات على عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية، أو بعبارة أخرى سيكون لتطبيق النظام المحاسبي الجديد عدة آثار على القوائم المالية الجزائرية.

الإشكالية:

مما سبق نطرح الإشكالية العامة على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية كالآتي:

- هل تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة؟
- هل تعتمد عملية اتخاذ القرار على مخرجات النظام المحاسبي المالي؟

الفرضيات:

- يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة.
- لا بد أن تعتمد عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من طرف عدة أطراف لها علاقة بالمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار هذا الموضوع :

- المكانة الجديدة للمحاسبة ودورها في توليد معلومات مالية بالنوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين بأكبر قدر من الشفافية والوضوح لإمكانية فهمها من طرف أكبر عدد ممكن من المجموعات المختلفة وغير المتجانسة؛

- المشاكل التي تواجهها والتي سوف تواجهها الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة خصوصية الوضع الاقتصادي وغياب دور السوق المالي وحركيته؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه القوائم المحاسبية والمالية داخل الاقتصاد الوطني، فالقوائم المحاسبية والمالية تعتبر المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي وهي تعتبر المنطلق الأساسي الذي تبنى عليه قرارات مجموعة كبيرة من فئات مستعملي هذه القوائم.

بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي ستنتج عنه آثار وتغيرات تحدث للقوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الآثار سيكون لها وقع على التسيير المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

حدود الدراسة:

تهتم الدراسة بشكل عام حول محرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار.

الحدود المكانية: نحاول من خلال هذه الدراسة استقصاء آراء المحاسبين والمستثمرين، وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر، وبالتحديد في ولاية ورقلة.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2013).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيين أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم تبيين أثر القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

منهج الدراسة وأدواتها:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات نعتمد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي.

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الموجه للمحاسبين والمستثمرين. لتقصي آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائيةSPSS.

خطة وهيكل الدراسة:

بغرض دراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظري وتطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا.

في الفصل الأول " الجانب النظري و الدراسات السابقة " تطرقنا في المبحث الأول إلى النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة في الموضوع.

أما الفصل الثاني فتضمن "الدراسة الميدانية" خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لفائدة المحاسبين والمستثمرين من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع وتحليلها وتقييم مدى استيعابهم للمشكل المطروح في الدراسة.

صعوبات الدراسة:

كغيرها من كل الدراسات الميدانية اكتنفت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- التجاوب الجد سلبي لبعض المستجوبين والذي لمسناه من خلال التماطل في الإجابة على الاستبيان.

قائمة المحتويات

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص.....V
قائمة المحتويات.....VI
قائمة الجداول.....VIII
قائمة الأشكال البيانية.....IX
قائمة الملاحق.....X
المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي وتأثيره على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد.....2
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار.....3
المطلب الأول: استعراض النظام المحاسبي المالي.....3
المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي.....7
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار.....12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....17
المطلب الأول: تقديم عام للدراسات السابقة.....17
المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة.....18
المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.....21
خلاصة.....23

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد.....25
المبحث الأول: الأدوات والبرامج المستخدمة.....26
المطلب الأول: عينة وحدود الدراسة.....26
المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة.....27
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....,.....31

قائمة المحتويات

المطلب الأول: عرض نتائج الاستبيان.....31
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.....41

خلاصة.....44

الخاتمة العامة.....45
قائمة المراجع.....48
الملاحق.....51
فهرس المحتويات.....55

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. خلال هذه الدراسة تطرق الباحث إلى الجزء النظري عرض فيه ماهية النظام المحاسبي المالي، وكذلك عملية اتخاذ القرار. والجزء التطبيقي تم تناول عينة من المحاسبين والمستثمرين بولاية ورقلة خلال سنة 2013.

بعد استخدام الباحث لمجموعة من أدوات البحث العلمي وبالاعتماد على المنهج التجريبي، بينت النتائج أن أهم المصادر المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الرشيدة هي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية:

نظام محاسبي مالي، قوائم مالية، اتخاذ القرار، مستخدمي القوائم المالية.

Summary:

This study aims to highlight the impact of the application of financial accounting system on the decision-making process in the economic organization. During this study, the researcher touched the theoretical part in which he presented what the financial accounting system, as well as the decision-making process. And applied the sample was taken accountants and investors Ouargla mandate during the year 2013.

After the researcher to use a range of scientific and research tools based on experimental method, the results showed that the most important sources of rational decision-making process are the financial statements.

Keywords:

Financial accounting system, financial statements, decision-making, users of financial statements.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 2 – 1	يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	26
الجدول 2 – 2	يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها	30
الجدول 2 – 3	يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	30
الجدول 2 – 4	يوضح توزيع العينة حسب الجنس	31
الجدول 2 – 5	يوضح توزيع العينة حسب العمر	32
الجدول 2 – 6	يوضح توزيع العينة حسب الشهادة	33
الجدول 2 – 7	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	33
الجدول 2 – 8	يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة	34
الجدول 2 – 9	يوضح توزيع العينة حسب القطاع	35
الجدول 2 – 10	يوضح معايير تحديد الاتجاه	35
الجدول 2 – 11	يوضح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	36
الجدول 2 – 12	يوضح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	36
الجدول 2 – 13	يوضح المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها	37
الجدول 2 – 14	يوضح المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها(الميزانية)	38
الجدول 2 – 15	يوضح المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها(جدول حسابات النتائج)	39
الجدول 2–16	يوضح المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (جدول تدفقات الخزينة)	40
الجدول 2 – 17	يبين ملخص نتائج إختبار الفرضيات	43

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	استمارة الاستبيان	**52**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1-1	يوضح عملية اتخاذ القرار	**16**
الشكل2-1	يوضح توزع العينة حسب متغير الجنس	**31**
الشكل2-2	يوضح توزع العينة العمر	**32**
الشكل2-3	يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها	**33**
الشكل2-4	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	**33**
الشكل2-5	يوضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	**34**
الشكل2-6	يوضح توزيع العينة حسب القطاع	**35**

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 04 من القانون رقم 07-11، **المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.

المذكرات والأطروحات:

2- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

3-بودبة خالد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006-2007.

4-عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006.

الملتقيات:

5- أوسرير منور ومجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، النظام المحاسبي المالي الجديد، الوادي، 18/17 جانفي2010.

6- مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد –قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، النظام المحاسبي المالي الجزائري، الوادي، 18/17 جانفي2010.

7-ايت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر– تحديات وأهداف–**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** ، جامعة سعد دحلب البليدة.

8-معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب البليدة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة استبيان

أخي الفاضل .أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة– يقوم الباحث بإعداد بحث تحت عنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص قرار المستثمر الاقتصادي" .

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من تساؤلات .

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج هذا البحث في أحسن شكل علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

كما أعلمكم بأنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على نتائج هذا البحث إن رغبتم في ذلك .

الطالب : حميطوش طارق

البيانات الشخصية: يرجى وضع (X) أمام الإجابة المناسبة:

الأسئلة :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ / العمر :..... عاما .

2- الشهادة العلمية : ...../ الشهادة المهنية :.....

3- المهنة / الوظيفة : ..... /الدرجة العلمية:.....

الخبرة :..... عاما .

4- المؤسسة : ..... /المكان :.....

5-القطاع الذي تنتمي إليه : قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ قطاع مختلط ☐

تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

6- كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

مهمة جدا ☐ مهمة ☐ قليلة الأهمية ☐

7- هل تتفق مع الإتجاه الدولي المتزايد نحو تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

8- هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

أثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار

9- الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

10- المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

الميزانية :

11- من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول و خصوم جارية وغير جارية؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

12-تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

13- تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

جدول حسابات النتائج :

14- تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات والأعباء ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

15- هل يتم إعداد القائمة بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

16- تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

17- إن الهدف الأساسي من جدول حسابات النتائج هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

18- هل يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

جدول تدفقات الخزينة :

19- تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

20- قائمة تدفقات الخزينة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

21- المعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة واضحة ويسهل فهمها ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

22- هل أن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ بدون جواب ☐

تمهيد:

بعد إدراكها ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية مع دول العالم، باشرت الجزائر عملية الإصلاح المحاسبي في شهر أفريل سنة 2001، وذلك باستدعاء عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة. وبعد العديد من الجلسات والحوارات أثمرت هذه العملية بإصدار النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 والذي ألغى نهائيا العمل بالمخطط المحاسبي الوطني. الذي يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها وانتهائها بالقوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات والعرض والإفصاح.

ولقد تضمن النظام المحاسبي المالي scf إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإنتاج وتقديم معلومات مالية تقوم على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتلبي احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة في المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات.

وفي خضم هذا الإصلاح جاءت العديد من التنظيمات المتعلقة بالقانون 11/07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، تهدف إلى شرح و تحديد الإطار التصوري و مختلف المفاهيم والمعايير المحاسبية الواجب إتباعها والالتزام بها من طرف الأطراف المعنية بالتطبيق.

وبحلول سنة 2010 أصبح إلزامي على المؤسسات التي تنشط في الجزائر وتدخل تحت حيز التطبيق الالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي، ومن خلال النظر إلى أهم التغيرات التي جاء بها، على مستوى المبادئ والطرق المحاسبية وكذا الأهداف المحددة، ندرك مدى حرص النظام المحاسبي المالي على خدمة الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية، وعليه من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى المعلومات المالية، وهذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار

بصدور القانون 07-11 بتاريخ **28** ماي 2008 ومختلف اللوائح التنظيمية المكملة له، اتضح جليا محتوى الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والذي يملي على المؤسسات التي تنشط في الإقليم الوطني الالتزام بما جاء فيه، ومن خلال هذا المبحث سنتناول عناصر الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: استعراض النظام المحاسبي المالي

بصدور القانون رقم11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تبن أنه تم الاعتماد في هذا النظام الجديد على مرجعيتين أساسيتين هما: المرجعية الفرانكوفونية والمرجعية الأنجلوسكسونية، وذلك لأن عملية تصميم النظام أخذت بتبني استراتجية توحيد محاسبي يأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية.

نحاول في هذا العنصر التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ومكوناته وهذا بالرجوع إلى أهم النقاط المتضمنة في النصوص والقواعد التنظيمية للنظام المحاسبي المالي وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية" نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي[2] :

---

[1] ايت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر– تحديات وأهداف–**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 5.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 04 من القانون رقم 07-11، **المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، ص3.

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

– التعاونيات؛

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛

– كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الفرع الثاني:الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

رسم المشرع الجزائري إطارا قانونيا لكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لضمان نجاح عملية التنفيذ وفقا للأهداف المرجوة، لأن التشريع هو خطة المنطق السليم .لهذا قام بإصدار جملة من النصوص القانونية المنظمة لهذا النظام وتمثلت في[1] :

– القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي :احتوى هذا القانون على العديد من التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالنظام، ومن أهم التعاريف التي جاء بها هذا القانون هو تعريف المحاسبة المالية والتي اعتبرها نظاما لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في السنة المالية.

– المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 : جاء هذا المرسوم لشرح كيفية تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون07-11: بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التفسيرات المتعلقة بتطبيق النظام.

[1] مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد –قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، النظام المحاسبي المالي الجزائري، الوادي، 18/17 جانفي2010، ص .ص 4-8.

– المرسوم التنفيذي 09- 110 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي: تضمن المرسوم الإجراءات التي يجب مراعاتها عند تطبيق المحاسبة آليا.

– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة.

– التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29-10-2009 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي :تحتوي هذه التعليمة على الإجراءات التي يجب اعتمادها لضمان الانتقال الجيد من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي

أولا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

يحدد الإطار المفاهيمي الأهداف المرجوة من القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديده لجملة من المبادئ والأسس المتناسقة والمرتبطة فيما بينها والتي تسمح بتقديم قراءة مالية مفيدة للمؤسسة.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وتشمل القوائم المالية على مايلي [1]:

– الميزانية؛

– جدول حسابات النتائج؛

– جدول سيولة الخزينة؛

– جدول تغير الأموال الخاصة؛

– ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1] أوسرير منور ومجبر محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، النظام المحاسبي المالي الجديد، الوادي، 18/17 جانفي2010، ص5.

ثانيا: الفروض والمبادئ المحاسبية:

❖ **الفروض المحاسبية:**

- فرض الاستحقاقية؛
- فرض الاستمرارية؛
- فرض الوحدة المحاسبية؛
- فرض وحدة العملة النقدية.

❖ **المبادئ المحاسبية:**

- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ استقلالية الدورات؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- مبدأ الثبات على طرق التقييم؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة؛
- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- مبدأ عدم المقاصة.

ثالثا: مدونة الحسابات

جاءت مدونة الحسابات كأحد مكونات النظام المحاسبي المالي، وهي نسخة مقربة من PCG لسنة 1982، والذي بدوره تم تحيينه وفق IAS/IFRS. والمدونة عبارة عن قائمة مقسمة إلى مجموعات رئيسية متجانسة (من المجموعة 1 إلى المجموعة 7) موزعة كما يلي :

- المجموعة الأولى: رؤوس الأموال ؛
- المجموعة الثانية: الأصول الثابتة ؛
- المجموعة الثالثة: المخزونات ؛
- المجموعة الرابعة: المتعاملين ؛
- المجموعة الخامسة: الأصول المالية ؛
- المجموعة السادسة: الأعباء ؛
- المجموعة السابعة: الإيرادات.

المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي

تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة إلى تقديم مجموعة متكاملة من القوائم المالية الختامية التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض، المبادئ المحاسبية والسياسات.

حيث تضم القوائم المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دوريا سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال.

الفرع الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي[1]

تعتبر القوائم المالية من أهم مكونات النظام المحاسبي المالي لأنها تقدم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن أدائها المالي لأنواع مختلفة من مستخدمي القوائم المالية مما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وعقلانية، كما تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان.

أولا: الميزانية: تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر والغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الاستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

[1] للتوضيح أكثر حول هذه النقطة أرجع إلى مذكرة: **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، إعداد: أمال مهاوة، 2011/2010 .

ثانيا: جدول حسابات النتائج: على عكس ما كان يتم سابقا بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر الاستثنائية مع النظام الجديد لا تظهر المعطيات الاستثنائية بجدول حسابات النتائج، لكن يتم التمييز بين نتيجة الأنشطة العادية والأنشطة غير العادية.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة: الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية.

والتدفق النقدي ليس مؤشرا كاملا على أداء المؤسسة، فمعظم الدراسات تشير إلى أهمية الربح المحاسبي على التدفق النقدي رغم وجود علاقة ايجابية بينهما، ما يجعل الميزانية في المقام الأول.

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة: يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

خامسا: ملحق الكشوف المالية: يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوي المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات)[1] .

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تعتبر الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها مشتقة أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم:

- الإدارة الداخلية للمؤسسة ومختلف الهيئات الرقابية داخل المؤسسة؛
- إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى؛
- الأطراف الأخرى التي لها علاقة مع المؤسسة مثل مؤسسات التأمين، العمال، الموردون والعملاء؛

[1] معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص.ص 4-5.

- باقي الأطراف المهتمة مثل الباحثين والجمهور بشكل عام؛
- مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمستقبليين وهيئات إقراض أخرى مثل: البنوك.

وانطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجاتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية بما يلي:

- توفر القوائم المالية للمؤسسة المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار أو الإقراض؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتي من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة، كما ينبغي أن توضح تلك القوائم التزامات المؤسسة المتعلقة بتحويل موارد معينة إلى موارد أخرى والتي قد يترتب عليها تدفقات نقدية من المحتمل خروجها من المؤسسة ؛
- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة، واستخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة مع تحديد موجودات وأصول المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل؛
- تقديم معلومات ملائمة تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على تقييم قدرة المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق نقدي إيجابي كاف، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمؤسسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك توزيع الأرباح دون تقليص حجم أعمالها؛
- إن المعلومات التي تتعلق بقدرة المؤسسة التاريخية على تحقيق الدخل وتحويله على تدفق نقدي كاف تفيد المستفيدين الخارجيين عند تقييم أداء المؤسسة في المستقبل، وجدير بالملاحظة أن مثل هذا التقييم لن يكون مبنيا على تقييم أداء المؤسسة في الماضي، وبناء على ذلك فإن القوائم المالية للمؤسسة يجب أن تركز على المعلومات التي تتعلق بدخل المؤسسة ومدى ارتباطه باحتياجاتها من التدفقات النقدية، أي القياس الدوري لدخل المؤسسة. [1]

[1] عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006، ص103.

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تعتبر المواصفات النوعية للمعلومات المالية إحدى الإضافات المهمة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وحسب هذا الأخير فإن المعلومات المالية يجب أن تتوفر فيها أربعة مواصفات هي: الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة و الوضوح[1].

أولا: الملائمة: ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستعمليها عن طريق تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من قرارات.

ثانيا: الموثوقية: نقول أن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة. ولكي نقول أن المعلومة موثوقة يجب أن يتوفر فيها الشروط التالية:

1- التمثيل الصادق: لكي نقول أن المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق العمليات التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة، لذلك يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها؛

2- تغليب الجوهر على الشكل: يقصد بذلك أن تعتمد المؤسسة في المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث على جوهرها وليس على شكلها القانوني. لأنه ليس في جميع الأحوال يكون الشكل القانوني للعمليات يتطابق مع جوهرها، فعلى سبيل المثال قد تقوم مؤسسة بنقل ملكية أصل معين إلى مؤسسة أخرى لكن ومع ذلك نجد أن هناك اتفاقا بين الطرفين يضمن بقاء استفادة المؤسسة الأولى بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة

[1] للتوضيح أكثر حول هذه النقطة أرجع إلى: مذكرة عادل عاشور، نفس المرجع، ص.ص 99-100 .

بالأصل، وبالتالي يجب أن تتم المعالجة المحاسبية لهذه العملية على أساس جوهرها وليس على أساس شكلها القانوني؛

3- الحيادية: لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات موثوقية يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، ونقول أن المعلومة متحيزة إذا كان عرضها أو اختيارها يؤدي بنا إلى اتخاذ قرارات أو أحكام توصلنا إلى نتائج موضوعة مسبقا؛

4- التحفظ : التحفظ هو عبارة عن مراعاة لدرجة معقولة من التحفظ عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للوصول إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الإيرادات ولا يكون هناك تقدير لقيم الخصوم والمصاريف بأقل مما يجب. ومع ذلك فإنه يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ التحفظ على سبيل المثال إلى تشكيل احتياطات سرية أو التفريط في التخفيض من قيمة الأصول أو احتساب التكاليف؛

5- الشمولية: لكي تكون القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون شاملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف أي عنصر من عناصرها يجعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن تم تفقد مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

ثالثا: قابلية المقارنة: ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها.كذلك يجب أن يكون بإمكان مستخدمي القوائم المالية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات؛

رابعا: الوضوح: وهذا يعني أنه يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها الذين يفترض أن يكونوا ذوي علم ومعرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة أيضا

ولديهم الرغبة في دراستها. ومع ذلك فإنه لا يجوز حذف واستبعاد معلومة معينة بحجة صعوبة فهمها وتعقيدها إذا كان ذلك يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة على أساسها[1].

بالإضافة إلى هذه المواصفات فإنه يجب أن يراعا قيدان أساسيان لكي تتصف المعلومة بالموثوقية والتمثيل الصادق. الأول أن تكون المعلومة ذات توقيت ملائم بحيث أنها تفقد موثوقيتها إذا حدث تأخير غير ضروري في زمن الإفصاح عنها والثاني هو يجب أن تكون المنفعة المحصل عليها من المعلومة تفوق بكثير تكلفة إعدادها.

المطلب الثالث:مستخدمي القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار لا يمكنها أن تتم بمعزل عن بيئة المعلومات التي تحيط بها، والتي تعد المصدر الأول والأساسي لاتخاذ القرار بغض النظر عن نمط وأبعاد ذلك القرار سواء كان ماليا أو إداريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو غير ذلك من القرارات. حيث يمثل الهدف من إعداد القوائم المالية هو تلبية احتياجات مستخدميها في ترشيد عملية اتخاذ القرار.

الفرع الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولتها الكتب والمجلات العلمية وغيرها، إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرارات عملية اختيار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة. وسيتم عرض بعض التعريفات كالآتي:

إن القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده ويتخذه من بين آراء مختلفة مطروحة[2].

---

[1] بودية خالد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006-2007، ص.ص98-99 .

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 111.

عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار.

الفرع الثاني: الاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي القوائم المالية[1]

مستخدمي القوائم المالية هم الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات، ويختلف المستخدمون في نوعية وتفاصيل المعلومات التي يحتاجونها نتيجة لاختلاف طبيعة الأنشطة التي تتم بشأنها اتخاذ القرارات .

وفيما يلي سيتم عرض أهم فئات مستخدمي التقارير المالية ونوعية المعلومات التي يحتاجونها:

أولا:المستثمرون: يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالشركات وقوائمها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر وتحمل ما قد يترتب عليها من خسائر في حالة فشل الشركة في تحقيق أهدافها. كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حالة نجاحه، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشركة والتي قد أخذ صيغة استثمارية أو صفة رقابية أو الاثنين معا.

لذلك يمكن القول أن فئة المستثمرين يهمهم الحصول على :

- معلومات عن الأرباح الفعلية المتحققة.
- الأرباح المحتسبة للسهم الواحد.
- الأرباح الموزعة للسهم الواحد.
- القيمة السوقية للسهم الواحد، ومعدلات نمو أسهم المنشآت المماثلة.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص100-103 .

- معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.

ثانيا:الإدارة: تبدو حاجة الإدارة للمعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف الأخرى. والسبب في ذلك يتمثل في طبيعة نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة والتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

إن مهمة التخطيط هي الجانب الأول في وظيفة الإدارة والشركة بصورة عامة، يتمثل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال الاستخدام الأمثل لها .

وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في تحقيقها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف.

أما مهمة الرقابة فتتعلق بمهمة التأكد من كفاءة وفاعلية التنفيذ للخطة التي شبق وضعها لتحقيق أهداف الشركة. وتتعلق مهمة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها، كما تشمل تحديد مكانة الشركة في لحظة معينة من خلال مركزها المالي ومن خلال نوع نشاطها. ويكون التقييم على مستوى الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية، أو مقارنة مع السنوات الماضية أو مع الشركات المماثلة لها في النشاط.

ثالثا: الدائنون والموردون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير مدى إمكانية الإقراض أو البيع بالآجال، والتأكد من توفير السيولة النقدية الكافية لدى طالبي القرض أو منح الائتمان، بحيث يستطيعون تسديد ما عليهم في تاريخ الاستحقاق.

رابعا: الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية المنشئات التي يعملون فيها، كما يحتاجون إلى المعلومات لاستخدامها في تعزيز مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات أو الحصول على مزايا أخرى.

خامسا: العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع أو الشركة من عدمه، كما يهتمون بنوعية وجودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفيرها.

سادسا: المنافسون: يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معهم ومراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم ومركزهم المالي، ثم وضع استراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.

سابعا: الدولة ومؤسساتها المختلفة: تهتم الدولة ومؤسساتها المختلفة بالمعلومات المختلفة لتحقيق أغراض الدولة، كتحديد السياسات الضريبية، ومدى تطابق المعلومات المالية مع القوانين النافذة في الدولة، كما تحتاج الدولة إلى المعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات مشابهة أخرى.

ثامنا: المجتمع: ويقصد بالمجتمع الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السالف ذكرها والذي يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصفة عامة. وتهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية والتقارير الأخرى حول نشاط المنشآت ونمائها، واتجاهها هل يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق رفاهيته، وأثر نشاط المنشآت على البيئة والأضرار الناتجة عن مزاولة هذا النشاط.

الفرع الثالث:القوائم المالية كمصدر معطيات لعملية اتخاذ القرار[1]

يمكن تشبيه عملية اتخاذ القرار بأنها نظام متكامل ومكون من أجزائه الثلاث: مدخلات، معالجة، مخرجات. وعلى هذا الأساس لا يمكن الجزم بأن القوائم المالية هي مصدر للمعلومة بشكلها النهائي، لكن هي مصدر للمعطيات التي يمكن استخدامها في نظام المعلومات.

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص117-118 .

شكل رقم (1-1): يوضح عملية اتخاذ القرار

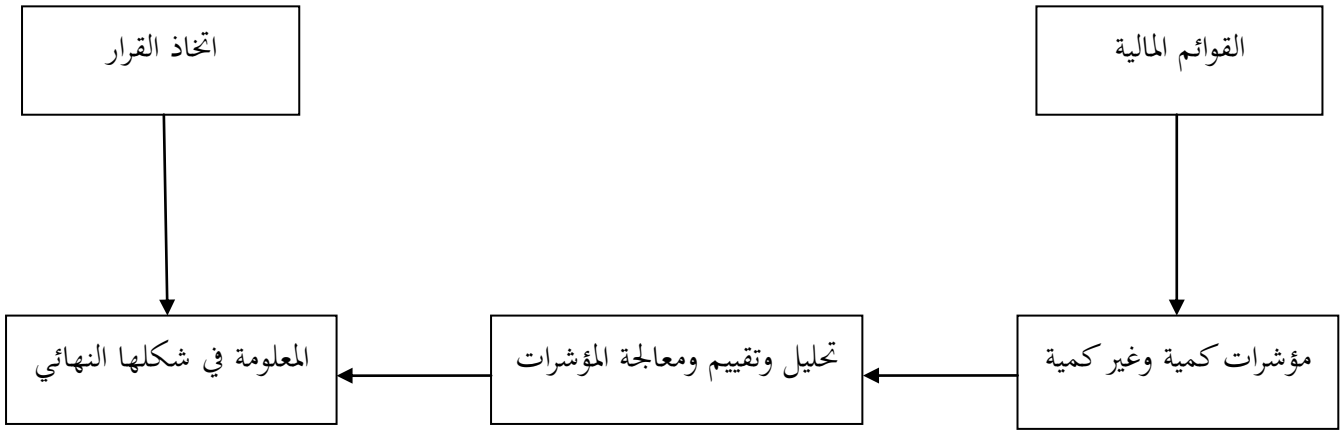

مدخلات ← معالجة ← مخرجات

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على دراسات سابقة

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلومة أو تخفيض حالات الجهل أو عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ تصرفات أو القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراته من مصادر مختلفة ولكن القوائم المالية تعد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة كمية قابلية لتحقق من صحتها، وتمثل المعلومات من أجل اتخاذ قرار أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية لمتخذي القرارات وخصوصا الخارجيين منهم، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه العديد من الصعوبات منشؤها محدودية ومحددات

القوائم المالية التي تعد وفقا لفروض ومبادئ توجه ببعض التحفظات، وكذلك الاختلاف بين صفات واهتمامات المستخدمين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نستعرض في هذا الجزء بعض الدراسات السابقة التي تسنى لنا الإطلاع عليها والمرتبطة بشكل أو آخر بدراستنا.

المطلب الأول: تقديم عام للدراسات السابقة

من بين الأبحاث التي اهتمت بهذا الموضوع:

الفرع الأول: دراسة ظاهر القشي بعنوان " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر " والتي قدمت كمقال منشور في المجلة العربية للإدارة بالقاهرة سنة 2008، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: دراسة بودبة خالد بعنوان " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبي والمالية للمؤسسات الاقتصادية " والتي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – المدرسة العليا للتجارة- الجزائر 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار الأسباب التي تقف وراء الاختلافات الموجودة بين الممارسات والتطبيقات المحاسبية للدول والدور الذي تلعبه مختلف الهيئات الدولية للتقريب فيما بينها ومحاولة معرفة الآثار الناتجة عن أعمال التوافق المحاسبي الدولي وانعكاساتها على مسار التنميط المحاسبي الجزائري وكذلك عرض الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثالث: دراسة ناصر محمد علي المجهلي بعنوان" خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات " والتي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – جامعة الحاج لخضر- باتنة 2009 تمثلت الإشكالية في ما هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار؟ وهل توجد علاقة بينهما؟

وتمثلت أهمية الدراسة كونها تهدف إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الرابع: دراسة سفيان بن بلقاسم بعنوان" النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية " والتي قدمت ضمن متطلبات نيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر- 2010 ، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة وتطور الأسواق المالية وتحديد أسس وقواعد ومضامين ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي ومجالات دلالته، ومن ثم التعرض لعواقبه على الجزائر ومستلزمات تطبيقه فيها والعوائق والمشاكل التي قد تنجر من ذلك ومتطلبات حلها.

المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة

الفرع الأول: لقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: بأن جميع الأراء تقريبا أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن نكون البنية الاقتصادية قد أعيد هيكلتها بشكل ملائم. كما وجد أن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة. ووجد أن الشركات الأردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات كان أهمها: حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الأردنية بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيأة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار.

الفرع الثاني: قام الباحث بالتوصل إلى النتائج وذلك بالإجابة على الفرضيات:

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإصلاحات محاسبية تمخض عنها صدور النظام المحاسبي المالي الذي يدخل ضمن الحركية التي تميز بها المحيط المحاسبي الدولي، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي يستمد مبادئه ومفاهيمه من المعايير المحاسبية الدولية هذا يجعله مختلفا عن المخطط المحاسبي الوطني في كثير من النقاط منها الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد البيانات المالية .هناك عدة آثار تدخل على البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي وهو ما يعزز صحة الفرضية، وأهم هذه الآثار هي:

–أصبحت البيانات تتكون من خمسة عناصر هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة والملاحق بينما كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني تتكون من الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الجداول الملحقة؛

–هناك تغير في كيفية عرض عناصر الخصوم والأصول داخل الميزانية إذ أصبحت الأصول تصنف إلى أصول ثابتة وأصول متداولة بينما تصنف الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم ثابتة وخصوم متداولة، هذا النوع من التصنيف يهدف إلى تقييم التوازن المالي للمؤسسة وقدرتها على توفير للسيولة من أجل الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل أو ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل؛

–كما أن هناك بعض عناصر الاستثمارات أصبح لا يسمح باعتبارها كأصول مثل المصاريف الإعدادية، وفي المقابل يمكن إدخال عناصر أخرى لم تكن تدخل في الأصول الاستثمارات التي تحصلت عليها المؤسسة على أساس عقد الإيجار التمويلي.

الفرع الثالث: توصل الباحث من خلال نتائج التحليل موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم حول توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات. واتفاق غالبية أفراد العينة بأن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية عالية تفيد وتؤكد أو تصحح التنبؤات التي تمت في السابق. كما وافق أفراد العينة على أن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات قابلة للمقارنة سواء مع نتائج السنوات الماضية أو مع نتائج الشركات المماثلة، وأن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الرابع: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– إن أحد الإصلاحات الكبرى التي يجب أن تعتمدها الأنظمة المحاسبية للاستجابة لمتطلبات اتخاذ القرار في إطار البيئة المتميزة بأسواق حرة وبحركية في عمليات الاستثمار والتوظيف والمخاطرة هو الاعتماد على محاسبة خلاقة وديناميكية تعكس تغيرات القيمة وتحدد آثارها على عوائد الاستثمار وعلى معطيات المركز المالي للمنشآت من حيث الحفاظ على رأس المال وخلق القيمة، وهو ما يتطلب اعتماد نماذج محاسبية تتجاوز مجرد تسجيل العناصر بقيمتها التاريخية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات والأدوات المالية الجديدة المستحدثة في السوق المالية والتي تخضع لأغراض الصفقة، مما يتطلب تسجيل وملاحظة الأرباح المتوقعة عنها، فضلا عن ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار تقييم المركز المالي للمنشآت على أساس معطيات القدرة الشرائية في ظل ما يسمى بظروف التضخم الزاحف.

– لا بد لنظام المحاسبية المالية أن يستقل بكيانه الخاص المعتمد على قواعد تسجيل وتقييم وعرض ترتبط بالأهداف المستوحاة من هذا النظام والأطراف التي يراد توجيه البيانات المالية إليها، وهو ما يتطلب فك ارتباط المحاسبة والجباية، بحيث تحتفظ كل واحدة منهما بقواعدها وكيانها الخاص وإن تبادلتا الخدمات بينهما، مع انعكاس لوجهة التعديلات التي كانت تنطلق في المحاسبة التقليدية من معلومات محاسبية وثيقة الصلة بالجباية يتم تصحيحها لتستجيب لمتطلبات التحليل الاقتصادي والمالي لتنطلق في المحاسبة الحديثة من معلومات محاسبية ذات طابع اقتصادي صالح للتحليل المالي واتخاذ القرار يمكن إجراء تعديلات عليها عندما تستهدف الحاجات الجبائية.

المطلب الثالث:علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد الاطلاع على أهمية الدراسات السابقة ونتائجها نحاول غبراز أهم ما جاءت به الدراسات السابقة وعلاقته بالدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: علاقة الدراسة الحالية بدراسة " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "[*] حيث جاءت هذه الدراسة لتبيين مدى أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على استقطاب الاستثمار وهذا يبين أن للمعايير المحاسبية الدولية دور كبير لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والجزائر باعتمادها على النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا شك أنه سيساهم في جلب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: علاقة الدراسة الحالية بدراسة " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبي والمالية للمؤسسات الاقتصادية "[**] حيث تناولت هذه الدراسة عرض الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية.

وهذا له علاقة مباشرة بدراستنا، حيث سيتم تناول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

[*] ظاهر القشي، مرجع سبق ذكره.

[**] بودبة خالد، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث: علاقة الدراسة الحالية بدراسة " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "[*] حيث تناولت هذه الدراسة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.وهذا ما يتطابق إلى حد ما مع دراستنا التي نبين فيها مختلف القوائم المالية وكيفية استخدامها لاتخاذ مختلف القرارات.

الفرع الرابع: علاقة الدراسة الحالية بدراسة " النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية "[**] كون أن هذه الدراسة تطرقت إلى ترشيد عملية اتخاذ القرار من منظور النظام المحاسبي الدولي وهذا ما يتماشى مع دراستنا الحالية كون أن النظام المحاسبي المالي الجزائري مستوحى من المعايير المحاسبي الدولية.

[*] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره.

[**] سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

تعتبر القوائم المالية الصورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمرتقبين بما يساعدهم في اتخاذ قرارات لتنمية المؤسسة وبما يعكس إيجابا على تنمية الاقتصاد الوطني.

تمثل القوائم المالية وسيلة تبسيط لعرض البيانات الواردة في المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية بشتى أنواعها، ويتم التعبير عن نتائج هذه العمليات في صورة مالية تهدف إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية إلى استنتاج أكبر قدر من المعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة. وذلك بهدف تقديم المعلومات بالشكل الأكثر نفعا وفائدة لمستخدميها واتخاذ القرارات.

تعتبر القوائم المالية السنوية المنشورة للمؤسسات والشركات أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها، من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم المالية للحصول على المعلومات التي تحتاجونها من أجل اتخاذ مختلف القرارات.

تمهيد:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من فئتي المحاسبين والمستثمرين، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وأثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار.

وفي خضم هذه المتغيرات، لجئنا إلى العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، وكذا أراء بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال، ثم قمنا بمختلف الإجراءات المناسبة لإتمام الدراسة، ونتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الأدوات والبرامج المستخدمة؛
- **المبحث الثاني**: تحليل النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: الأدوات والبرامج المستخدمة

سنقوم من خلال هذا الدراسة بعرض عينة وحدود الدراسة متبوعة بتوضيح استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية. وهذا بتناول مراحل إعدادها ومختلف الظروف المحيطة بها والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة وذلك بالتطرق إلى:

المطلب الأول: عينة وحدود الدراسة

الفرع الأول: عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في معدي ومستخدمي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ويمكن تصنيف هذا المجتمع إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى: المحاسبين؛
- الفئة الثانية: المستثمرين.

تم توزيع الاستبيان على 35 فرد من أفراد العينة، وتم استرجاع 30 استبيان كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم(2-1): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	35	100%
عدد الاستمارات الواردة	30	85.71%
عدد الاستمارات الملغاة	0	0
المجموع	30	85.71%

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تقع حدود هذه الدراسة الميدانية فيما يلي:

– **الحدود المكانية** :تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء المحاسبين والمستثمرين في الجزائر وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر، وبالتحديد في ولاية ورقلة.

– **الحدود الزمنية** :تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام أخر استمارة (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2013).

المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة

اعتمدنا في هذا المطلب على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

الفرع الأول: الاستبيان

أولا: تصميم الاستمارة

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنا ببعض المراجع والملتقيات التي تناولت مواضيع النظام المحاسبي المالي لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضم اثنان وعشرون سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، وتم التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة).

قمنا بوضعه في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

و بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين، تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي.[1]

ثانيا: نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

– **المقابلة الشخصية**: وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا على ضرورة ملء الاستمارة في أقل وقت ممكن؛

– **الاستعانة بالغير**: وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الولاية التي تمت فيها الدراسة؛

– **التسليم غير المباشر**: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المكاتب والإدارات؛

[1])- توجد استمارة الاستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم: (01)

– **البريد الالكتروني**: وفقا لهذه الطريقة تم إرسال استمارة الاستبيان بواسطة الحاسب الآلي إلي البريد الالكتروني لبعض المستجوبين، ومن ثم الإجابة عن محتواها ثم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الالكتروني للمرسل (الطالب)[1].

ثالثا: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان اثنان وعشرون سؤالا، بوبت في ثلاثة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق المعتمدة في التحليل على مقياس لكرت الثلاثي، وهذا للوصول بدقة إلى أراء المستجوبين حول المحاور المحددة. ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

– **المحور الأول**: تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة ومجال العمل....الخ، ويحتوي على5 أسئلة، من السؤال الأول إلى السؤال الخامس؛

– **المحور الثاني**: تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ويحتوي على 3 أسئلة؛

– **المحور الثالث**: تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بأثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار، ويحتوي على 14سؤال.

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها بالاعتماد على برنامج Excel 2007 تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول اعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي، المبين في الجدول التالي:

[1] tarekbouj@yahoo.fr

جدول رقم(2-2): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها

1	2	3
غير موافق	بدون جواب	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مقياس ليكرت الثلاثي

اعتمدنا على الأسلوب الايجابي لبناء أسئلة الاستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتناب الأخطاء. تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 20) حيث تم استخدام الوسائل التالية:

– **المتوسط الحسابي** : باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة؛

– **الانحراف المعياري** : لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة؛

– **صدق وثبات المحتوى**: قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس. وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ [1] و يستخدم معمل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 60% ، والجدول التالي رقم (2-3)، يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 55.30% وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

جدول رقم(2-3): يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,553	17

[1] ألفا كرونباخ مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (بطارية الاختبار ، الاستبانة ، الاستبيان) ويشار إلى كرونباخ ألفا أيضا على أنه مقياس للاتساق (الاتساق الداخلي) كما أن قيمة كرونباخ ألفا تمثل الحد الأدنى لثبات الاستبيان (الاختبار) بمعنى أن كرونباخ ألفا مقياس متحفظ للثبات.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الاستبيان

الفرع الأول: عرض النتائج الخاصة بالمعلومات الديموغرافية

يتم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها.

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 30 فردا منهم 20 ذكر و10 إناث، حيث يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت66.7 % في حين قدرت نسبة الإناث ب 33.3% .

جدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	20	66.7%
إناث	10	33.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

شكل رقم(2-1): توزع العينة حسب متغير الجنس

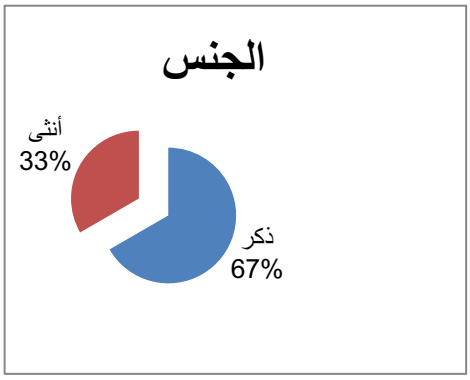

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول رقم(2-5) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين يقل عمرهم عن35 عاماً هو 20 فردا أي بنسبة 66.7 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين يتراوح عمرهم بين35 و 40 عاماً هو 6 أفراد أي بنسبة 20 %. أما الأفراد الذين يتجاوز سنهم 40 عاماً فكان عددهم 4 أفراد أي ما يعادل نسبة 13.3 % من إجمالي أفراد العينة.

جدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 35سنة	من 35-40 سنة	أكثر من 40 سنة	المجموع
التكرار	20	6	4	30
النسبة	66.7%	20%	13.3%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم(2-2): توزع العينة حسب العمر

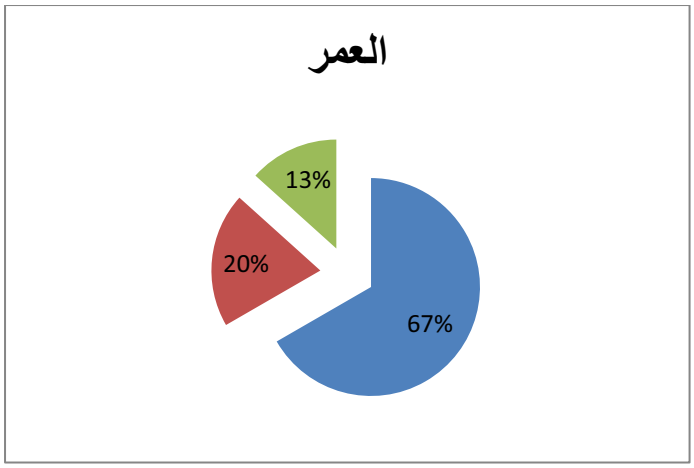

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) بأن أصحاب الشهادة العلمية مرتفع، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي .وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة علمية 86.7 % أي ما يعادل 26 فردا، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الحائزين على شهادة مهنية ما يعادل 13.3% أي ما يعادل 4 أفراد، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

جدول رقم (2-6): توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

الشهادة	التكرار	النسبة
علمية	26	86.7%
مهنية	4	13.3%
المجموع	30	100%

شكل رقم(2-3): توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

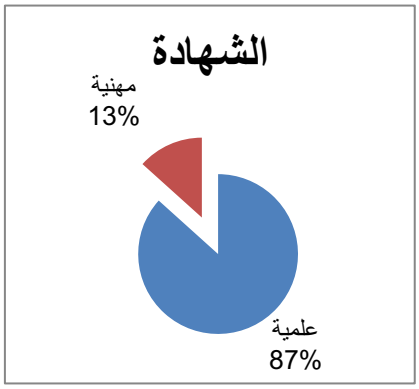

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 20 فردا أي بنسبة66.7 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و10 سنوات هو 4 أفراد أي بنسبة 13.3 % أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10 سنوات فكان عددهم 6 فرداً أي ما يعادل نسبة 20 % من إجمالي العينة.

جدول رقم (2-7): توزيع العينة حسب الخبرة

المدة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	20	%66.7
05 -10 سنوات	4	%13.3
أكثر من 10 سنوات	6	%20
المجموع	30	%100

الشكل رقم(2-4): توزيع العينة حسب الخبرة

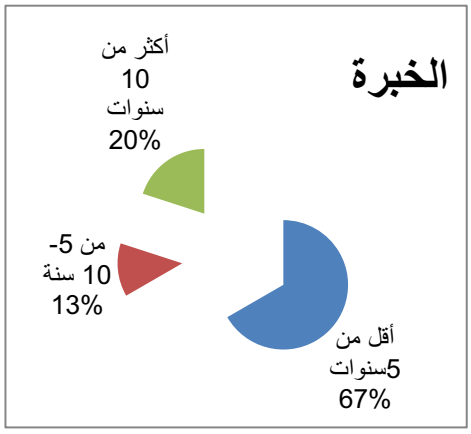

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

من خلال الجدول رقم (2-8) يمكن أن نستكشف بأن غالبية المستجوبين هم من فئة المحاسبين، حيث بلغت نسبة مشاركتهم 60 % أي ما يعادل 18 فردا، أما فئة المستثمرين بلغت نسبتهم 40% أي ما يعادل 12 فردا.

جدول رقم (2-8): توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
المحاسبين	18	%60
المستثمرين	12	%40
المجموع	30	%100

الشكل رقم(2-5): توزيع العينة حسب الوظيفة

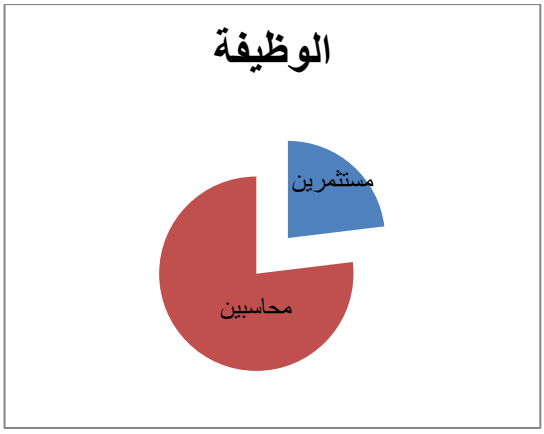

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

سادسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع

من خلال الجدول رقم (2-9) يمكن أن نستكشف بأن غالبية المستجوبين تابعون للقطاع الحكومي حيث بلغت نسبة مشاركتهم 60 % أي ما يعادل 18 فردا، أما القطاع الخاص فبلغت نسبة مشاركتهم 33.3 % أي ما يعادل 10 أفراد. أما القطاع المختلط بلغت نسبة مشاركتهم 6.7 % أي ما يعادل فردين.

جدول رقم (2–9): توزيع العينة حسب القطاع

القطاع	التكرار	النسبة
خاص	10	%33.3
حكومي	18	%60
مختلط	2	%6.7
المجموع	30	%100

شكل رقم(2–6): توزيع العينة حسب القطاع

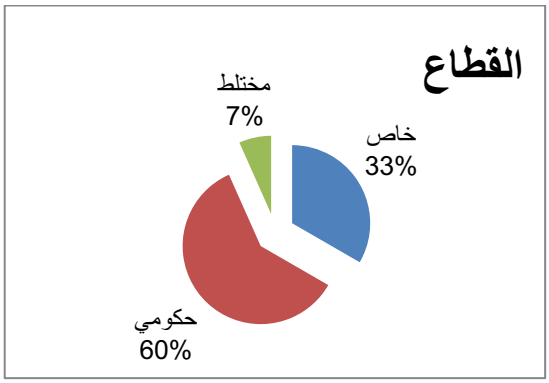

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: عرض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى2 ، من 2 إلى3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد،..) وعليه يساوي طول الفئة 3/2=0.66 .يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم(2–10):معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من1 إلى1.66	غير موافق
من 1.67إلى 2.33	بدون جواب
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الثلاثي.

أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى

تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

جدول رقم (2-11): تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

	قليلة الأهمية	مهمة	مهمة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1. كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي.	0	16	14	2.47	0.50	مهمة جدا
	0%	53.3%	46.7%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (2-12): تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
2. هل تتفق مع الإتجاه الدولي المتزايد نحو تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛	2	4	24	2.73	0.58	موافق
	6.7%	13.3%	80%			
3. هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية.	0	2	28	2.93	0.25	موافق
	0%	6.7%	93.3%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (2-11) أن المتوسط الحسابي بلغ (2.47) وانحراف معياري بلغ (0.5) المتعلق كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي .

بنسبة مهمة تصل إلى (53.3%) .

أما الجدول (2-12) تحصلت الفقرة (3) هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية على إجابة موافق بنسبة(% 93.3) بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وانحراف معياري بلغ (0.25) .

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية

لا بد أن تعتمد عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من طرف عدة أطراف لها علاقة بالمؤسسة.

" أثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار"

1:المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها

جدول رقم (2-13): المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
4. الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها؛	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			
5. المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (2-13) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.00) وانحراف معياري بلغ (0.00) المتعلق بالهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها

وكذلك المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار الاستثماري.بنسبة مهمة موافق وصلت إلى (100%).

2: الميزانية

جدول رقم (2-14): المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (الميزانية)

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
6. من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول و خصوم جارية وغير جارية ؛	0	2	28	**2.93**	**0.25**	**موافق**
	0%	6.7%	93.3%			
7. تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ ؛	0	6	24	**2.80**	**0.40**	**موافق**
	0%	20%	80%			
8. تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.	0	6	24	**2.80**	**0.40**	**موافق**
	0%	20%	80%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (2-14) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (6) من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وانحراف معياري بلغ (0.25) والتي بنسبة تأييد تصل إلى (93.3%) .

في حين حازت الفقرة (7) و(8) على متوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري بلغ (0.40). بنسبة تأييد بلغت (80%) .

3: جدول حسابات النتائج

جدول رقم (2-15): المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها

(جدول حسابات النتائج)

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
9. تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات والأعباء ؛	0	6	24	**2.80**	**0.40**	**موافق**
	0%	20%	80%			
10. هل يتم إعداد القائمة بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي ؛	2	8	20	**2.60**	**0.62**	**موافق**
	6.7%	26.7%	66.6%			
11. تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه ؛	2	8	20	**2.60**	**0.62**	**موافق**
	6.7%	26.7%	66.6%			
12. إن الهدف الأساسي من جدول حسابات النتائج هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني ؛	4	8	18	**2.47**	**0.73**	**موافق**
	13.3%	26.7%	60%			
13. هل يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	12	6	12	**2.00**	**0.91**	**بدون جواب**
	40%	20%	40%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (2-15) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (9) تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات والأعباء بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري بلغ (0.40). بنسبة موافق تصل إلى (80%) .

في حين حازت الفقرة (13) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.00) وانحراف معياري بلغ (0.91) والتي تنص هل يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

4: جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم (2-16): المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها

(جدول تدفقات الخزينة)

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
14. تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات ؛	2	0	28	**2.87**	**0.50**	**موافق**
	6.7%	0%	93.3%			
15. قائمة تدفقات الخزينة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية ؛	0	2	28	**2.93**	**0.25**	**موافق**
	0%	6.7%	93.3%			
16. المعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة واضحة ويسهل فهمها ؛	2	4	24	**2.73**	**0.58**	**موافق**
	6.7%	13.3%	80%			
17. هل أن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية.	0	2	28	**2.93**	**0.25**	**موافق**
	0%	6.7%	93.3%			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (2-16) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (17) هل أن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية، بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وانحراف معياري بلغ (0.25). بنسبة تأييد تصل إلى (93.3%) .

في حين حازت الفقرة (16) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.73) و إنحراف معياري بلغ (0.58).بنسبة تأييد بلغت (80%) .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

الفرع الأول: تحليل نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور الثاني

أولا:تحليل نتائج (الفرضية الاولى)

" تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر "

يتضح في الجدول رقم (2-11) و(2-12) تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في الاتجاه العام الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة ، هذا راجع إلى الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي خاصة جانب القوائم المالية التي تسمح بعرض قوائم مالية أكثر مقروئية ويقدم معلومات ذات جودة عالية وهذه المعلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرار.

وقد أكدت عينة الدراسة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

-تغير الممارسة المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- الاتفاق مع الاتجاه الدولي نحو تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ثانيا: تحليل نتائج (الفرضية الثانية)

" أثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار ".

1.الميزانية

يتضح في الجدول رقم(2-14) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (الميزانية)

في الاتجاه العام **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، وتجد العينة أنه تتحقق فعالية العرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ، ويرجع ذلك إلى:

- المؤسسة توفر المعلومات الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة الميزانية، وتلتزم بالشكل القانوني لعرض قائمة الميزانية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.

– تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ .

– تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.

2.جدول حسابات النتائج

يتضح في الجدول رقم(2-15) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (جدول حسابات النتائج) في الاتجاه العام الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة ويرجع ذلك إلى:

– الالتزام بالشكل القانوني لعرض جدول حسابات النتائج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي .

– مساهمة جدول حسابات النتائج في تزويد مستعمليه بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني. وتكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات والأعباء حسب رأي العينة، ويتم إعداد الجدول بعيدًا عن التحيز والحكم الشخصي وتتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه.

في حين أن رأي الفئة المستجوبة في ما يخص الفقرة (13) يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الاتجاه المحايد، وهذا راجع لربط العينة التدفقات النقدية بجدول تدفقات الخزينة، وجدول حسابات النتائج بالضريبة.

3. جدول تدفقات الخزينة

يتضح في الجدول رقم(2-16) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (جدول تدفقات الخزينة) في الاتجاه العام **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، حيث أكد أفراد العينة على مساعدة المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة في عملية اتخاذ القرارات من خلال:

– القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة؛

- جدول تدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية؛

- يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية؛

-يبين الجدول مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.

الجدول رقم(2-17): ملخص نتائج إختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	نتيجة القبول	النتيجة النهائية
1	تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	موافق	قبول الفرضية
2	أثر القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية	موافق	قبول الفرضية

من خلال الجدول رقم (2-17) نصل إلى النتيجة النهائية لاختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية وقبولها لدى كافة فئات عينة الدراسة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال الوقوف على مدى فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والتي رأيناها المناسبة لذلك، وكخلاصة عامة لأهم نتائج هذا الفصل لمسنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وقدرته على توفير معلومات مالية تستجيب لاحتياجات الأطراف المستخدمة لها، وأهمية عرض القوائم المالية في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

وفيما يلي أهم النتائج اختبار الفرضيات:

- من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين وهذا من خلال إبراز القوائم المالية الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة ، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية الأولى، والتي مفادها:

" **يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية"**

- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج تأييد المستجوبين لأثر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، ولإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية الثانية والقائلة" **لا بد أن تعتمد عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من عدة أطراف لهم علاقة بالمؤسسة**".